كلمة أمين عام الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأمر وخليج عدن
فى الجلسة الافتتاحية للدورة التدريبية الوطنية
تقيم التأثيرات البيئية للمشروعات التنموية فى المناطق الساحلية
عدن: 19 – 21 يونيو 2006

الأخوة الكرام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته؛
لقد كان بودى أن أكون معكم وأن أتشرف بلقاء الأشقاء فى السودان غير أن الارتبطات وبعض المهام العاجلة حالت دون ذلك فى الوقت الحالى.

تعلمون جميعا أن الهيئة ، منذ إنشائها كبرنامج لبيئة البحر الأحمر وخليج عدن في بداية السبعينيات من القرن الماضي وحتى إعلانها في 1995 ، قد مرت بعدة مراحل عبر تاريخها الطويل تم فيها التحقيق الفاعل لخطة العمل عبر الأنشطة والبرامج المختلفة . فقد نجحت الهيئة فى تطوير وإعداد وتنفيذ برنامج العمل الاستراتيجى بتعاون وثيق مع الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية المشاركة فى مرفق البيئة العالمى، بالإضافة إلى البنك الإسلامى للتنمية.

إن التحدى الذى تواجهه الهيئة الآن هو كيفية استدامة الأنشطة والنتائج التى توصلت إليها الهيئة ودول الإقليم. وفى هذا السياق قامت الهيئة بإعداد خطة عمل للخمس سنوات القادمة بما يحقق استدامة الأنشطة واستدامة الموارد المالية لها وا لاستمرار فى دعم وتعزيز التعاون الإقليمى فى البحر الأحمر وخليج عدن بما فى ذلك إنشاء مركز المساعدات المتبادلة للطوارىء البحرية والتوقيع على بروتوكولين جديدين خاصين بالتنوع البيولوجى وبحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

ولا يفوتنى أن أشيد بدور الجمهورية اليمنية فى أنشطة الهيئة عبر تاريخها الطويل فقد شاركت الجمهورية اليمنية بممثل أو أكثر فى كافة الاجتماعات التي عقدت ضمن أنشطة الهيئة الإقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن .
وفي إطار تنفيذ أهدافها وتمشياً مع ما ورد في خطة العمل لتنفيذ اتفاقية جدة فقد قامت الهيئة بدعم الجمهورية اليمنية من خلال الأنشطة النموذجية ، وخطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية فى محافظة عدن، وسائر الأنشطة المختلفة التى تمت عبر تنفيذ مكونات برنامج العمل الاستراتيجى للبحر الأحمر وخليج عدن . كما تواصل الهيئة دعمها للجمهورية اليمنية من خلال برامجها وأنشطتها العادية أو بالشراكة مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة.

وتنعقد هذه الدورة التدريبية فى مجال تقييم الأثر البيئى للمشروعات التنموية بالمناطق الساحلية فى هذا الإطار إذ أن الهيئة تسعى إلى تبنى دول الإقليم نهج الاستخدام المستدام للموارد الساحلية والبحرية، وذلك من خلال تعزيز القدرات المؤسسية والفنية لدول الإقليم، وتنسيق الجهود لتحقيق التنمية المستدامة فى المناطق الساحلية، وحفظ التنوع البيولوجى، والحد من أخطار التلوث من مصادره المختلفة سواء المصادر البرية أو البحرية.

وفى ختام حديثى أود أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لوزارة المياه والبيئة والهيئة العامة لحماية البيئة والمؤسسات العلمية والجمعيات الطوعية لما يقدمونه من دعم ومساندة للهيئة وأنشطتها المختلفة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أ. د. زياد حمزة أبو غرارة
الأمين العام